

من الممكنات أو يصدق بقدر الإمكان أن الله تعالى وجوهها وعلمه وتأثير  
الإرادة عند الله تعالى وتوق العبد فصل ما علم الله تبارك وتعالى أنه يكون  
بعض الممكنات أو لا يكون فذلك الإرادة جاز وعش لا المصير له وتسمى الله تعالى  
بجعله تعالى الإرادة تابعة للإله فلا يريد عندهم مولانا جل وعز الأمام  
أبو بكر بن الإمام والكافة سواء وقع زيد أو لا فقد نال ما نال ابن جهل  
ما مور به غيره فإذ له تعالى الإرادة عن جمل عدم وتوعد وتوعد وتوعد  
منه في غيره وهو واقع بالإرادة الله تعالى وقدره وعينه المصير له  
تعالى ربه إيماناً به هو الجواب الذي تعالى لا كره فيهم أنه وقع خصص في  
ملا مولانا عز وجل في وقوعه في علمه ما لا يريد له تعالى له ملك  
السموات والأرض وما بينهما عن ذكره عن كبره وبالجملة فالمتعلقات  
عند الله تعالى ثلاثة مرتبة تتعلق القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم  
بالممكنات فالأول مرتبة على الثاني والثاني مرتبة على الثالث والثالث مرتبة  
القدرة والإرادة بالواجب المستحيل لأن القدرة والإرادة هما كاشفتين  
موترتين ومن الإرادة لا يكون موجبه بعد علم لزم أن ما لا يقبل  
الصدور أصلاً كما لا يقبل أن يكون أو لهما والإرادة تحصل حال  
وما لا يقبل الوجود أصلاً كما لا يقبل أيضاً أن لهما والإرادة قبل  
الحقيقة بوجوده المستحيل عن الجواز فلا تصور أصلاً في عدم تعلق  
القدرة والإرادة القديمتين بالواجب المستحيل بل وتعلقتهما بهما  
لزم حينئذ التصور لأنه لا يتم على هذا التقدير الناسد أن يجوز  
تعلقهما بعدم أنفسهما بل بعدم الذات الخلية وبإشبات الأهمية  
لأن الإيقين من الحوادث وبسلبها عن من يجب له وهو مولانا جل  
وعز واقعاً بنقص ونفساً داعية من هذا وبالجملة فذلك التقدير الفاسد  
يؤدّي إلى الخلل عظيم ونفساً لا يسبق معه شيء من الإيمان ولا شيء  
من المتصورات أصلاً ولهذا لم يمتنع على بعض الأغبياء من المصدرة  
صحة بقبول ذلك فتعلق عن ابن سريج أنه قال على الملأ وجهه أنه تعالى  
قادر أن يشاء ولما أراد لو لم يخلق عليه صانعاً عما جازاً فما نظروا اشتداد هذا الجنب

كيف فعل

كيف فعل عما يلزمه علمه المقابلة الشريعة من الموازم التي لا تدخل تحت  
أنهم وهم وبغير فأنه العجز إنما يكون لو كان التصور جازاً من ناحية القدرة  
أذا كان لعدم متعلق القدرة فلا يتصوره عما قيل إن هذا جازاً وتوعد الاستاذ  
أبو إسحق الأسفرايني أن أول من أخذ منه هذا المبتدع أو شيئاً عنه  
بذلك حسب محصلهم الركنية قصده أو ريس عليه السلام حيث جاز أو ليس في  
صورة إنسان وهو مختص ويقول في لا دخله أبوة فوجها سبباً لله  
والعبدية فإرادة يقسمة قال الله تعالى بقدره لا يجعل الدنيا في هذه القسمة  
فقال في جوابه الله سبحانه ويقال قادر أن يجعل الدنيا في ستم هذه الأوبة  
ويخص أحد بن عينه فصلاً أعور قال وهذا وإن لم يورث رسول الله صلى  
عليه وسلم فقد ظهر وانتشر ظهوره لا يرد قال وقد أخذ الأشعر من جوابه  
على السلام جوابه في مسألة كثره من هذا الجنس وأوضح هذا المبدأ وقال إن أراد  
السائل أن الدنيا على ما هي عليه ولقشره على ما هي عليه فكيف ما يصح أن  
الأجسام والكمية تستحيل أن تتداخل وتكون في جمل واحد وإن أراد أنه  
يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها أو يكبر القشرة قدر الدنيا ويجعل  
الدنيا فيها فلصحة الله تعالى قادر على ذلك وعلمه كثره من هذا المبتدع  
وإنما يفصل أو ريس عليه السلام الجواب هكذا إلا أن السائل ما هذا يتبع  
ولهذا عاقبه على هذا تخيير الصبي ويزيد وعقوبة على سائل مثله هو العلم المتعلق  
بجميع الواجبات والواجبات والواجبات العلم هو صفة يتكسبها  
ما يتعلق به الكساف لا المحتمل النقيض بوجه من الوجوه محقق قولنا  
المتصل بجميع الواجبات إلا أن يجمع هذه الأمور متكسفة له لهما  
ومستفاه تعالى إلا ولا بد بل تاماً ولا يستلزم إلا أن لا يمكن أن يكون  
في نفس الأمر على خلافه عما عليه عن قول هو صفة لا تتعلق بشيء  
فما يخصه هو صفة تصدق بأمته أن يتصف بالوذكر وعن كونها  
لا تتعلق بشيء إنما لا تتعلق بالعلم التام بل بالصفة المتكسفة هي  
التي تقتضي زيدا على ذلك الأثر في أن العلم بعد فيما به يجعله يطلب  
يعلم به وكذلك القدرة والإرادة ونحوها وبالجملة فجميع صفات المعاني

تعلق ربح

الآن

مستوحال

قابلة لما لا يتصور ربحه الله  
ورأيت من أن القدر المشاهدة  
أشياء